المقال الأول

قضية السيادة وكيد الأعداء

- **كان أشرف لنا أن نقوم بالإصلاح من تلقاء أنفسنا.**
- **مطلوب منا التركيز على انسحاب قوات الاحتلال من مناطق السلطة على الأقل.**
- **أجهزة العدو تخترقنا من خلال ثغرات النظام وثغرات الإرادة.**
- **لسان حال الإسرائيليين: "قولوا ما بدا لكم؛ ونحن نفعل ما بدا لنا"!..**
- **نظام الحكم هجين من النظام الرئاسي والبرلماني والمجلسي.**
- **جميع كوادر الحكم كانوا مرءوسين لدى الرئيس من أيام الثورة.**
- **الإسرائيليون أرادوا لنا نظاماً بوليسياً لحمايتهم.**
- **مجالس الحكم كانت بمثابة مستشارين للرئيس.**
- **شارون يريد تعميم الأقفاص على الوطن الفلسطيني بأسره.**
- **التجار والمزارعون الإسرائيليون يحتكرون سوقنا الفلسطينية.**
- **السياسة الإسرائيلية تعمم الفقر على الجميع وتتيح الغنى لخُدامها.**

في يومي الأربعاء والخميس ؛ الخامس عشر والسادس عشر من آيار مايو ٢٠٠٢م عقد المجلس التشريعي جلستين من أطول جلساته بعد الاستماع إلى خطاب الرئيس ياسر عرفات حول الإصلاح والتغيير. وقد كان أشرف وأصلح لنا جميعا أن نبادر إلى الإصلاح أولا بأول كلما اكتشفنا خللا أو كلما وجه المجلس التشريعي ملاحظة إلى السلطة التنفيذية حول خلل أو فساد ما. وكان أقوى لنا أن لا نبدي الاستهانة بنبض الشارع وحديث الشارع. وكان أكرم لنا أن لا نتجاهل ما ترددده الدوائر السياسية والإعلامية في الغرب حول فسادنا.

ولكننا دفنا الرؤوس في الرمال، وردد المرددون عبارات من قبيل: "أين هو الفساد؟ وما المستمسكات عليه؟" وقد تناسوا الحديث القائل: "ألسنة الخلق أقلام الحق". وكذا قالوا: "لولا عيب في ولاء المنتقدين ولولا عداوة في أوساط الأجانب ما أطلق هؤلاء وأولئك لألسنتهم العنان". وتناسوا المثل القائل: "صديقك من صدقك لا من صدقك ". وكذا قالوا: "الفساد ظاهرة موجودة في جميع الدول"، وتناسوا أننا نبحر في بحر العواصف وأن كل خرق في السفينة قد يؤدي إلى إغراقها كما تناسوا أن وصف الدولة لا ينطبق علينا إلا مجازا. وكذا قالوا: "نحن كيان جديد وليد ولنا العذر في الخطأ بسبب نقص تجربتنا ". وتناسوا أن الأخطاء والانحرافات والجنايات زادت ولم تنقص مع مرور كل عام جديد حتى بلغنا الحالة التي يجاهر فيها المنحرفون بانحرافاتهم ويستعينون على فسادهم باستئجار من يحميهم وبإعطاء نسبة من الغنيمة لمن يهدد بفضحهم. وكذا قالوا: "من يعمل لا بد أن يخطئ وأما من لا يعمل فبديهي أنه لن يخطئ" وتناسوا أن الفرق واضح بين الخطأ وبين الترهل والفساد والاستعلاء على الناس واستباحة المال العام وتأسيس العشائريات المبتكرة عبر توزيع وظائف السلطة على الأقرباء والأنسباء والجيران وأبناء الحي أو القرية أو الحارة.

بقدرة قادر قفز موضوع إصلاح السلطة إلى الواجهة وصارت له الأولوية الأولى على جدول الأعمال في كل محفل، وذلك في أقل الأوقات ملاءمة لذلك. وكاتب السطور بطبيعة الحال لا يقترح التراجع عن الإصلاح أو شطبه من جدول الأعمال بحجة أن الوقت غير مناسب، ولكنه يشير إلى وجوب عدم نسيان المهمة الأجدر بداهة بالأولوية: ووجوب التركيز على انسحاب قوات الاحتلال ومنعها من التغلغل في مناطق السلطة الوطنية على الأقل، وكذا التنبه والتحوط بسبب المفارقة الهائلة المتمثلة في أن الأمريكيين والأوروبيين متفقون على مطالبتنا بالإصلاح تحت طائلة التهديد بالامتناع عن إمدادنا بأموال المانحين.

وأنكى من ذلك وأوجع للنفس أن يعلو صوت منكر هو صوت شارون مطالبا بالإصلاح تحت طائلة استخدام القوة العسكرية لفرض (الإصلاح) الذي يريده.وهكذا اختلطت أصواتنا بصوت جلادنا الذي لا يفكر في غير دمارنا وتهجيرنا، والذي تجد أجهزته أفضل فرص الاختراق لصفوفنا كلما اكتشفت ثغرة في نظامنا أو في نفوسنا أو في إرادتنا، فإذا لم تجد افتعلت وأوجدت الثغرات بواسطة الأساليب التي تتقنها.

ولا بد قبل حديث الإصلاح من استعراض طبيعة الوضع القانوني وتكييف الشرعية الخاصة بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، للتعرف إلى جذور المسائل والتطرق إلى دور الأعداء في توليد الانحراف والفساد بقصد استثمارها لأغراضهم الخاصة:

نظام الحكم حسب الاتفاقية؟

تحددت معالم نظام الحكم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال نصوص نظرية وضعتها (الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن بتاريخ أيلول سبتمبر ١٩٩٥ بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وممثل الحكومة الإسرائيلية)، وجرت عملية إكساب النظرية لحمها ودمها عند تطبيق النصوص عمليا.

(أ) اشتملت الاتفاقية على فصل خاص بالانتخابات التي اتفق الطرفان على أن إجراءها سيزود السلطة الفلسطينية بهيكل الشرعية، الذي أطلق عليه الاتفاق اسم (المجلس). فنص الاتفاق على إجراء "انتخابات عامة حرة ومباشرة للمجلس ولرئيس السلطة التنفيذية". وحدد الهدف منه أنه "إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي". وحدد كذلك فترة ولاية المجلس والرئيس بأنها (لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤).

(ب) وفي ١٩٩٥/١٢/٧ صدر قانون انتخابات فلسطيني متضمنا المواد التي تنص على المسائل التنظيمية وتقسيم الدوائر الانتخابية في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، وفي القدس العربية، وأجريت تلك الانتخابات فعلا يوم ١٩٩٦/١/٢٠حيث اقترع الناخبون لاختيار رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس.

اكتسبت التسميات لدى الجانب الفلسطيني أهمية خاصة، مردها الرغبة في انتزاع الاستقلال والاعتراف بالدولة. وهو السبب الذي جعل الفلسطينيين يطلقون على مناطق السلطة اسم (دولة فلسطين) وعلى رئيس السلطة لقب (رئيس دولة فلسطين)، وعلى المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء)، وعلى المجلس الذي جاء ذكره في الاتفاق مجردا من الأوصاف (المجلس التشريعي). ولم يمانع الإسرائيليون من ناحيتهم في استخدام الفلسطينيين هذه التسميات المجازية، ما دام الإسرائيليون ـومعهم الأمريكيون طبعا ـ يستخدمون الأسماء الأخرى في مكاتباتهم ووسائل إعلامهم. ولسان حال الإسرائيليين: "قولوا أنتم ما بدا لكم ما دمنا نحن نفعل ما بدا لنا ".

(ج) قاطعت القوى السياسية المنضمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الفصائل الإسلامية الانتخابات، الأمر الذي سيكون له أثره السلبي على أجواء المساجلة البرلمانية داخل المجلس ن وذلك ما سنتناوله في المقالات اللاحقة.

(د) وجاء النظام الداخلي للمجلس التشريعي بعد انتخابه، يحاول ـ على كل حال ـ تكريس تصور استقلالي لكيان حكومة ديمقراطية. ولما كان رئيس السلطة منتخبا من الجمهور مباشرة، فإن (نظام الحكم) اكتسب حسب ذلك التصور سمات مختلطة من النظام الرئاسي والبرلماني. فالرئيس ملزم حسب نصوص الاتفاق بأن تكون نسبة ٨٠% من أعضاء المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) من أعضاء المجلس (التشريعي) المنتخبين، وله الحق في تعيين النسبة الباقية من خارج المجلس التشريعي. ويفترض أن الوزراء المنتخبين ـ على الأقل ـ مسؤولون أمام المجلس التشريعي، في حين أن الرئيس مسؤول أمام الشعب فقط. وعدا عن ذلك فإن للمجلس بموجب الاتفاق صلاحيات تشريعية وتنفيذية، بل وله الحق في (تقديم إجراءات أمام المحاكم وهيئات التحكيم الفلسطينية). وبذلك اقتربت صلاحياته من صلاحيات المجالس في النظام المجلسي، وهو النظام الذي يقوم على وجود مجلس منتخب تجتمع فيه السلطات كافة، ويعين مفوضين عنه لشؤون التنفيذ في النواحي المختلفة.

ولكن الرئيس ـ بسبب كونه منتخبا مباشرة من الشعب ـ غير مسؤول أمام المجلس من ناحية، وله الحق ـ إضافة إلى ذلك ـ في اختيار أعضاء منتخبين وأعضاء غير منتخبين. وبذلك اقتربت صلاحياته من صلاحيات الرؤساء في الأنظمة الرئاسية، وهي الأنظمة التي يتم اختيار الرئيس فيها بالانتخاب المباشر من الشعب، ولا يكون الرئيس مسؤولا أمام المجلس النيابي وإنما أمام أحكام الدستور ورقابة المحكمة العليا. وهو يختار مساعدين يقومون بأعمال السلطة التنفيذية دون اشتراط موافقة البرلمان.

(هـ) وكانت هناك خصوصيات فلسطينية تفرض نفسها: فليس ياسر عرفات بالشخصية العادية، فقد شغل مركز قائد الثورة الفلسطينية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية طيلة ما يزيد على ثلث قرن من الزمان. وجميع كوادر الحكم في السلطة الفلسطينية كانوا مرؤوسين لديه من قبل. وكان من الخصوصيات المؤثرة الأخرى أن ملامح الكيان الفلسطيني الوليد لم تكد تبدأ في اتخاذ شكل الحكومة والدولة وفقا لما أمل فيه الجانب الفلسطيني، حتى توقفت هذه التحولات تحت تأثير السياسات الإسرائيلية المنطوية على معنى التنكر للاتفاقات ودفع الفلسطينيين دفعا إلى المواجهة. لقد تطلع الفلسطينيون حقا إلى عصر من الهدوء وإعادة بناء الذات والمؤسسات ولكنهم لمسوا طيلة سبع سنوات بعد الاتفاق الانتقالي أن هذه الأمنيات بعيدة عن التحقق، وأن الطرف الآخر يعاملهم كما لو كانوا تحت الاحتلال. ووجدوا أن من الصعب فتح المعارك من أجل التصحيح والترشيد في حين يفرض الإسرائيليون عليهم معركة الوجود والصمود.

(و) وكان من خصوصيات المرحلة أيضا أن الاتفاق الانتقالي نص على (إقامة شرطة قوية في مناطق السلطة الفلسطينية)، ونص على بنيتها وتركيبها من ستة فروع هي: الشرطة المدنية، والأمن العام، والأمن الوقائي، وأمن الرئاسة، والمخابرات،وخدمات الطوارئ (الدفاع المدني) وكذلك وحدة شرطة للساحل الفلسطيني. وبسبب طبيعة الإسرائيليين أولا وطبيعة المرحلة ثانيا تركز اهتمام الإسرائيليين بصورة خاصة على فروع الشرطة المذكورة. وبات موضوع التنسيق الأمني في نظر الإسرائيليين رأس المواضيع جميعا. وأوشك المجتمع الفلسطيني الجديد أن يصبح مجتمعا بوليسيا بالنظر إلى ضخامة حجم الأجهزة الأمنية وعدم خضوع ميزانياتها للرقابة، ثم بالنظر إلى ازدياد تدخلها في التوظيف والمؤسسات التجارية والحياة العامة إجمالا.

(ز) خلاصة الأمر..

أن هياكل الحكم القائمة قد اجتمعت حول شخص الرئيس الذي رأى أن يدمجها في مجلسين يعقد كل منهما اجتماعا أسبوعيا برئاسته: الأول ـ الخاص بالمستوى السياسي وهو (مجلس القيادة) الذي يحضره كل من: رئيس المجلس الوطني ورئيس المجلس التشريعي وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء مجلس الوزراء وضباط الأجهزة المشاركون في المفاوضات بالإضافة إلى بعض مستشاري الرئيس أحيانا. أما المجلس الثاني ـ فهو خاص بالمستوى الأمني ويتشكل من قادة أجهزة الأمن ونوابهم وقادة أجهزة التوجيه السياسي لقوات الأمن.

(ح) غير أن من الضروري ذكر ملاحظتين أخيرتين في هذا السياق:

أولهما: إن هذين المجلسين اللذين تلخصت فيهما السلطتان التنفيذية والتشريعية، وتلخصت فيهما أيضا مشاركة البنية التنظيمية العليا للشعب الفلسطيني أي منظمة التحرير الفلسطينية، كانا أشبه بمجلسين استشاريين للرئيس، لا تعرف قراراتهما ـ إن وجدت ـ طريقها للتنفيذ الذي ظل في حقيقة الأمر مطلقا بيد الرئيس يمارسه قدر جهده وطاقته، وما زاد على قدر الجهد والطاقة من مهام الحكم (وما أكثرها، خاصة بالنظر إلى أسفار الرئيس) انفردت به دائرة ضيقة من الشخصيات الملتصقة بالرئيس، وهي موضع ثقته وارتياحه.

(ط) ثانيهما: إن المعالم القانونية لهذا الكيان الفلسطيني قد تحددت في نظر القانون الدولي من خلال الاتفاقية. وقد وصفتها في ديباجتها بأنها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، التي هي مؤقتة، وسوف تخلفها مفاوضات الوضع النهائي التي ستبدأ في أسرع وقت ممكن ولكن في وقت لا يتعدى ٤ أيار مايو ١٩٩٦. ورسمت الاتفاقية الملامح التفصيلية لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي في خمسة فصول تشتمل على إحدى وثلاثين مادة. وألحقت بهذه الفصول سبعة ملاحق يشتمل كل منها على بروتوكول خاص ببعض النواحي الإجرائية.

(ي) وهذه المواد وملاحقها إجمالا تستجيب لحرص الإسرائيليين على الإبقاء على الوضع مسيطرا عليه في متناول أيديهم. ومع ذلك فإنهم استكثروها على الفلسطينيين فيما بعد ولم يعملوا بموجبها أبدا بل تذرعوا تارة بأن لكل طرف تفسيره للمواد وتارة بأن المصلحة وليست النصوص هي الاعتبار الذي يطيب لهم

مراعاته. فكأنما ندموا على توقيعهم فورا. وبدا ذلك واضحا في تنكرهم لما سبق أن وافقوا عليه من مواصفات أساسية تجعل من الكيان الوليد - أيا كانت تسميته - كيانا حقيقيا. وأول هذه المواصفات الوحدة الإقليمية بين الضفة والقطاع. وهي البند الأول في المادة التي تتحدث عن الأرض إذ تقول: "ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما وحدة إقليمية واحدة، وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية ". فما الذي حدث؟! لقد بدأ الإسرائيليون منذ عهد رابين حتى اليوم (ونحن في أواسط عام (٢٠٠٢) سلسلة من الإغلاقات التي جعلت من كل من الضفة والقطاع عالما منقطعا عن الآخر، وجعلوا من التنقل بين الضفة والقطاع امتيازا يمنحونه لطبقة من الناس دون بقية الغالبية. وبات كل من الضفة والقطاع قفصا لا يمكن الدخول إليه أو الخروج منه إلا من خلال بوابات أطلقوا عليها اسم المعابر. فهناك معبر رفح بين مصر وفلسطين، وهناك معبر أريحا بين الأردن وفلسطين، وهناك المعابر الأخرى الداخلية بين مناطق السلطة وداخل الخط الأخضر مثل معبر "سوفة" ومعبر "كارني" ومعبر "إيرتز".

(ك) ثم أظهرت خرائط الإسرائيليين المقترحة للوضع النهائي (وقد رسم بعضها آريئيل شارون نفسه عندما كان وزير البنى التحتية في وزارة نتنياهو) رسما يقوم على تعميم الأقفاص على الوطن بأسره، فبدلا من أن تكون الضفة والقطاع وحدة إقليمية، إذا بهم يجعلون من المدينة الواحدة وضواحيها قفصا محاطا بالمستوطنات الإسرائيلية، ويحيطون حدود الضفة مع الأردن بحزام أمني إسرائيلي، وحدود القطاع مع مصر بحزام أمني آخر! ثم قامت خطة (حقل الشوك) التي أعدتها وطورتها غرفة عمليات الجيش الإسرائيلي على تبني فكرة جعل مدن الفلسطينيين وقراهم أقفاصا ذات بوابات مسيطر عليها بنيران الدبابات والرشاشات الثقيلة، بغية قمع أية بادرة فلسطينية انتفاضية. وهو ما حدث فعلا ضد انتفاضتي الأقصى عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠.

الاقتصاد في خدمة الاحتلال

(ل) ومن أبرز المواصفات الأساسية الأخرى التي انقلبوا عليها وتنكروا لها فأفقدوا الاتفاق معناه، ما سبق أن أقروه إنشائيا في ديباجة البروتوكول الاقتصادي من أن علاقات الطرفين "ستحكمها مبادئ الاحترام للمصالح الاقتصادية وعلى أساس المعاملة بالمثل والمساواة والعدالة لكلا الطرفين". فما الذي حدث؟! لقد جاءت مواد اتفاق باريس الاقتصادي تجعل الاقتصاد الفلسطيني فرعا تابعا ليس له مستقبل إنتاجي وليست له حرية الاستيراد والتصدير ولا حرية التخطيط لنفسه. بل إنه محروم حتى من الاستقلالية في تقدير احتياجات السوق الفلسطينية. وهنا يجب القول إن توسع الإنتاج الإسرائيلي على أكتاف العمال الفلسطينيين واعتياد المنتجين تصريف بضائعهم ذات المواصفات المتدنية في السوق الاستهلاكية الفلسطينية قد أوجد لكل من الحكومة الإسرائيلية والشركات والتجار الإسرائيليين مصالح مالية مباشرة تؤدي بهم إلى استمرار التمسك باحتكار السوق الفلسطينية لبضائعهم، مع تبني سياسة خفية ترمي إلى وأد أية مؤسسة إنتاجية صناعية أو زراعية فلسطينية ذات بال يمكن أن تنافس إنتاجا إسرائيليا.

ومن مجمل هذه الملاحظات الموجزة نعرف أن الكيان الفلسطيني الذي دعاه الإسرائيليون ودعته الاتفاقية سلطة الحكم الذاتي، ودعاه الفلسطينيون وأصدقاؤهم دولة فلسطين وحكومة فلسطين لم يملك في الحقيقة لا مقومات الدولة ولا مقومات الحكم الذاتي المرتبط بجهة حسنة النية. وأن السنوات السبع التي انقضت بعد التوقيع على الاتفاقية المرحلية شهدت محاولة إسرائيلية متواصلة لجعل الاحتلال حقيقة مبطنة سارية قليلة التكلفة كثيرة الأرباح الصافية. وبفضل الدعم المضمون وغير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لهذا الاحتلال، أرادوا تحويل مناطق السلطة الفلسطينية من أرض محتلة إلى مستعمرة تدار بواسطة وكلاء تجاريين ذوي ذراع مسلحة. هكذا يتبين أن أول إصلاح وأجدر إصلاح وأكثر إصلاح أهمية وجدية وجذرية هو تحرير الرقعة الفلسطينية من المعابر ومن سيطرة الإسرائيليين على المعابر، وتحرير الاقتصاد الفلسطيني من اتفاقية باريس التي أقرت في الجوهر تبعيته المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي دون أيما فرصة لتطور حقيقي.

(م) كانت السنوات التي أعقبت دخول القيادة الفلسطينية إلى البلاد سنوات إفقار وبطالة متعمدة من قبل الإسرائيليين ضد سائر الفلسطينيين، عمالا، وتجارا، ومزارعين. فهذه الفئات الثلاثة تتضرر أوتوماتيكيا مع كل إغلاق وحصار. العمال طبقة تشكلت بعددها ومهاراتها على قياس سوق العمل الإسرائيلي واحتياجاته، والإغلاق يضعها مباشرة في حالة بطالة. ولا تستطيع الضفة والقطاع أن تكون سوق عمل لهم. وضباط المخابرات هم المختصون بتجديد تراخيص العمل، وهم يعملون بغرض تشكيل جيش من العملاء من خلال

مساومة العمال على لقمة الخبز. والتجار عانوا الكساد الذي يرجع إلى البطالة (الأمر الذي كان واضحا على نحو محزن في الأعياد مثلا).وهم عرضة للابتزاز السياسي في كل مرة يتم فيها توزيع تصاريح الزيارة لداخل مناطق الثمانية وأربعين. والمزارعون مستهدفون منذ زمن بعيد بسبب السياسة الإسرائيلية المستمرة التي تحارب الزراعة العربية وتريد أن تحول دون الفلسطيني و الأرض، وفضلا عن الحرب الإجرامية التي قام بها كل من باراك وشارون في عهديهما المشئومين ضد الشجرة الفلسطينية وآبار المياه الجوفية فقد أدت الإغلاقات المتواصلة مباشرة للتوقف عن تصدير المنتجات الزراعية التي هي في الحقيقة المورد الاقتصادي الوحيد للمناطق الباقية بيد الفلسطينيين، وبذلك انهارت في معظم المواسم أسعار المنتجات الزراعية عامة، لا سيما سريعة العطب منها. وأصيبت الزراعة الفلسطينية بضربات متوالية كادت تقضي عليها تماما. ولم يبق في مجتمع الفلسطينيين إلا المورد المالي الدوري الذي يحصله الموظفون من وظائفهم الحكومية (ولم يعد هناك أي توظيف في القطاع الخاص المنهار).

(ن) وعدا عن الفقر وآثاره التي يصعب حصرها، أدت هذه السياسات إلى زحف تدريجي من قبل طبقة العمال العاطلين على الوظائف الحكومية، وتساهل المسؤولون مع هذه الظاهرة لأسباب إنسانية، وهو أمر مفهوم وإن كان تراكم العمالة داخل الجهاز الحكومي مع أسباب أخرى تؤدي كلها إلى ارتباك الإدارة وقصورها وتخلفها، الأمر الذي لا يدري أحد كيف يمكن معالجته وإحداث إصلاح حقيقي في الإدارة.

(س) وكما تعمد الاحتلال هذا الإفقار العام الذي يفرخ آثاره التي أشرنا إلى بعضها، فقد تعمد رعاية الإثراء الفردي للعناصر التي صنعها بيده وعلى عينه. وهذا الفساد الآخر مشهود ومفهوم ومعروف للخاصة والعامة، ولكن أصحابه يتوهمون أن الخاصة وحدها هي التي تعرف. ويتوهمون أيضا أنهم سيظلون يغترفون من هذا البحر دون أن يسألهم أحد يوما:من أين لك هذا؟ هذه المقدمة الطويلة ضرورية لكي يتفهم القارئ ما سنتحدث عنه في الأبحاث التالية. وضرورية أيضا ليعرف ملابسات الفارق بين الأوصاف الإنشائية وبين حقائق الأمور.